E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/47
30 December 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مواصلة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير من الأمين العام مقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٧/٤٠

مقدمة

١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الثالثة والخمسين، القرار ١٩٩٧/٤٠ المعنون "المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان" والذي أعادت فيه تأكيد أهمية إنشاء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة وتعددية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو يتمشى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية والمرفقة بقرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨. وفي الفقرة ٩ من القرار، رجت اللجنة من مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن يستمر، بمساعدة من المؤسسات الوطنية ولجنة التنسيق التابعة لها، في توفير المساعدة التقنية للدول الراغبة في إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية وفي تنظيم برامج تدريبية للمؤسسات الوطنية التي تطلب ذلك. وفي الفقرة ١٦، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة تقريرا يتضمن خيارات بشأن ترتيبات تمكين المؤسسات الوطنية التي تعمل وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية من المشاركة على نحو ملائم، بصفتها الشخصية، في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان وهيئاتها الفرعية حتى يتسنى للجنة حل المسألة في دورتها الرابعة والخمسين. وفي الفقرتين ١٧ و١٨، كررت اللجنة طلبها إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد حلقة تدارس دولية رابعة معنية بالمؤسسات الوطنية، في المكسيك في عام ١٩٩٧، ورحبت بقرار عقد حلقة التدارس الاقليمية الثانية للمؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال العام القادم.

٢- وهذا التقرير مقدم عملا بالقرار ١٩٩٧/٤٠ وهو مكمل لتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين (A/52/468).

أولا- مشاركة المؤسسات الوطنية في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان وهيئاتها الفرعية

٣- إن مسألة مشاركة المؤسسات الوطنية في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان وهيئاتها الفرعية كانت موضوعا لعدة قرارات اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة.

٤- وفي السنوات القليلة الماضية، زاد عدد المؤسسات الوطنية زيادة واضحة وتطورت وظائفها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني في عدد من الحالات. ولئن كانت المؤسسات الوطنية عادة إما محصنة دستوريا أو منشأة بموجب قوانين وطنية ومعتمدة على الموارد المالية التي توفرها الحكومة، فإن المؤسسة الوطنية الفعالة هي المؤسسة القادرة على العمل بشكل مستقل عن الحكومة والسياسات الحزبية وسائر التأثيرات الخارجية. وتنهض المؤسسات الوطنية بدور متزايد في عمل الأمم المتحدة وبإمكانها أن تنجز، على المستوى الوطني، النشاط الرامي إلى ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

٥- وإن مشاركة المؤسسات الوطنية في محافل حقوق الإنسان ليست بالفكرة الجديدة. فقد مُنحت هذه المؤسسات مركزا في عدة اجتماعات دولية في الماضي. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا في عام ١٩٩٣، مُنحت المؤسسات الوطنية الحق في المشاركة من الناحية القانونية في المناقشات، ومنذ المؤتمر العالمي، شاركت المؤسسات الوطنية ككيانات مستقلة في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات التدارس الدولية والاقليمية التي نُظمت بالتعاون مع الأمم المتحدة وبعضها تحدث أمام لجنة حقوق الإنسان (باعتبارها كيانات مستقلة وإن كانت تتحدث عموما من مقاعد وفودها الحكومية الرسمية). وفي الدورة الثانية والخمسين للجنة، قرر رئيس اللجنة تخصيص وقت مستقل لكلمات المؤسسات الوطنية أثناء النظر في البند الفرعي المتعلق بهذه المؤسسات من جدول الأعمال. واتبع ترتيب مماثل في الاجتماعات اللاحقة.

٦- وللحصول على رأي الحكومات فيما يتعلق بهذه المسألة، أرسل الأمين العام مذكرات شفوية في عدة مناسبات. وأبدت غالبية الحكومات التي قامت بالرد، ترحيبها عموما بتمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في هذه الاجتماعات بصفتها الشخصية ورأت أنه ينبغي منحها مركزا متميزا ومستقلا عن الوفود الحكومية. وأشارت إلى المزايا التالية: إطلاع المحافل الخاصة بحقوق الإنسان على أنشطتها وتبادل المعلومات علانية مع الحكومات وسائر المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية؛ وتعزيز استقلالها عن الحكومة، وتدعيم صلاتها التعاونية مع غيرها من المؤسسات الوطنية؛ وتيسير عملها في الأمم المتحدة، بما في ذلك حصولها على الوثائق وإطلاعها على أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. كما أن مشاركتها في المحافل الخاصة بحقوق الإنسان ستمكنها أيضا من تحسين متابعة التوصيات المقدمة من أجهزة الأمم المتحدة المختصة.

٧- وفي حلقة التدارس الدولية الرابعة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المعقودة في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أكدت المؤسسات الوطنية من جديد رغبتها في المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة بصفتها الشخصية، وفي تعزيز تبادل المعلومات والخبرات مع سائر أعضاء المجتمع الدولي ومواصلة تدعيم أنشطتها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٨- ووفقا للبديل الذي اختير لمشاركة المؤسسات الوطنية في محافل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجوز للمؤسسات الوطنية: (أ) أن تكون جزءا من وفد حكومتها وأن تُمنح جزءا من الوقت المخصص لكلمة وفدها؛ (ب) أن تكون جزءا من وفد حكومتها وأن تُمنح وقتا مستقلا للحديث، علاوة على الوقت المخصص للوفد؛ (ج) أن تشارك في الاجتماعات بصفتها الشخصية على أن يخصص لها وقت مستقل للحديث (كما هو الحال بالنسبة إلى المراقبين من المنظمات غير الحكومية).

ثانيا- حلقة التدارس الدولية الرابعة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٩- عقدت حلقة التدارس الدولية الرابعة للمؤسسات الوطنية في ميريدا في المكسيك، في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقد نظّمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمكسيك وحضرتها مجموعة عريضة من المؤسسات الوطنية من جميع المناطق. وأدلى رئيس المكسيك والمستشار الخاص للمفوضة السامية لحقوق الإنسان لشؤون المؤسسات الوطنية ببيانين افتتاحيين. وأكد المستشار الخاص من جديد، في بيانه، شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للانقسام وشدد على الحاجة إلى التركيز على الاستراتيجيات الوقائية وأهمية خلق مؤسسات وطنية مستقلة قوية لإتاحة وسائل انتصاف سهلة. فاستقلال المؤسسات الوطنية وسلامة ولاياتها والتزام أعضائها وفعالية برامجها هي العوامل التي ستحدد في النهاية مساهمتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٠- وركزت حلقة التدارس على أربعة مواضيع رئيسية هي: التعاون بين المؤسسات الوطنية؛ والفئات الشديدة الضعف؛ وحركات الهجرة ومكافحة العنصرية ورهاب الأجانب؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

١١- واعتمد المؤتمر "إعلان ميريدا" في جلسته الختامية وهو الاعلان الذي اعترفت فيه المؤسسات الوطنية بأن التخلف يشكل عقبة أمام التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان. ووجهت الانتباه أيضا إلى حالة السكان الأصليين؛ وحثت الدول على الاعتراف بمصدر تدفقات الهجرة ومداها وأهميتها؛ وأعربت عن عزمها على تنسيق أنشطتها المتعلقة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان مع المنظمات غير الحكومية؛ وشدّدت على الحاجة الماسة إلى اعتماد إعلان للأمم المتحدة بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وأوصت بقيام جميع الحكومات بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها؛ وأثنت على المفوضة السامية لحقوق الإنسان لدعمها للمؤسسات الوطنية؛ وأعادت تأكيد توقعاتها باستمرار مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في منح الأولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز هذه المؤسسات.

ثالثا- حلقة التدارس الاقليمية الثانية للمؤسسات الوطنية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٢- تولّت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالهند بالتعاون مع محفل المؤسسات الوطنية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان استضافة وتنظيم حلقة التدارس الاقليمية الثانية للمؤسسات الوطنية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعقودة في نيودلهي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وضمّت حلقة التدارس ممثلين لست لجان وطنية لحقوق الإنسان تنتمي إلى محفل آسيا والمحيط الهادئ وهي: لجان استراليا والهند واندونيسيا ونيوزيلندا والفلبين وسري لانكا. كما حضر الحلقة ممثلون لـ ١٤ حكومة من حكومات المنطقة، بالإضافة إلى هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الرئيسية ورؤساء لجان حقوق الإنسان في خمس ولايات هندية. وشملت البلدان المشاركة عددا من البلدان التي ما زالت بصدد إنشاء مؤسسات وطنية (بما في ذلك بنغلاديش ونيبال ومنغوليا وتايلند) وعدة بلدان تنظر في إنشاء هذه المؤسسات.

١٣- وافتتح رئيس وزراء الهند حلقة التدارس التي استغرقت ثلاثة أيام. وركّزت جلسات العمل على استعراض للتطورات التي شهدتها المنطقة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية وطرق تعزيز عملها، ويشمل ذلك على وجه الخصوص آليات وإجراءات معالجة الشكاوى، وتدريب الموظفين، وتبادل الموظفين وتقاسم الخبرات. وأعقب ذلك مناقشة لخطط العمل التعاوني في مجال تطوير قوانين حقوق الإنسان، ومكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، والاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٤- وشملت مقررات وتوصيات حلقة التدارس ما يلي: إعادة تأكيد شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها؛ وتأكيد ضرورة إتساق مركز ومسؤوليات المؤسسات الوطنية مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لضمان فعاليتها ومصداقيتها؛ وتأكيد أهمية المقارنة بين مجموعة قوانين حقوق الإنسان ونشرها وتطويرها؛ وإدانة ممارسة الاستغلال الجنسي للأطفال باعتبارها اهداراً جسيما لحقوق الإنسان ودعوة جميع الحكومات في المنطقة إلى اتخاذ التدابير لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال؛ ودعوة أمانة محفل آسيا والمحيط الهادئ إلى إعطاء الأهمية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني والإعلام.

١٥- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت حلقة التدارس إلى الاقتراح المقدم من اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بشأن إنشاء هيئة استشارية للمحفل الخاص بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ووافقت من حيث المبدأ على إنشاء هذه الهيئة. وبغية معالجة مختلف الاعتبارات المتصلة بعمليات هذه الهيئة، قررت حلقة التدارس إنشاء لجنة فرعية تضم ممثلين للمؤسسات الوطنية الاسترالية والهندية للنظر في جميع المسائل المتصلة بالموضوع.

- - - - -